الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
7 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لُندبرغ (نائب الرئيس) ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادَل (تابع)

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً (تابع)

(ب) إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60803X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

نظراً لغياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولّى رئاسة الجلسة السيد لُندبرغ (فنلندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/65/L.7)

مشروع قرار بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/C.2/65/L.7)

١ - **السيد دارس** (اليمن): قدّم مشروع القرار (A/C.2/65/L.7) بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادَل (تابع) (A/C.2/65/L.9)

مشروع قرار بشأن الثقافة والتنمية (A/C.2/65/L.9)

٢ - **السيد دارس** (اليمن): قدَّم مشروع القرار A/C.2/65/L.9 بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (تابع)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً** (تابع) (A/C.2/65/L.5)

مشروع قرار بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً (A/C.2/65/L.5)

٣ - **السيد دارس** (اليمن): قدَّم مشروع القرار A/C.2/65/L.5 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/C.2/65/L.8)

مشروع قرار بشأن مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (A/C.2/65/L.8)

٤ - **السيد دارس** (اليمن): قدَّم مشروع القرار A/C.2/65/L.8 نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/C.2/65/L.10)

مشروع قرار بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/C.2/65/L.10)

٥ - **السيد عزيزارين** (المغرب): قدَّم مشروع القرار A/C.2/65/L.10.

(ب) **التعاون في التنمية الصناعية** (تابع) (A/C.2/65/L.11)

مشروع قرار بشأن التعاون في مجال التنمية الصناعية (A/C.2/65/L.11)

٦ - **السيد دارس** (اليمن): قدَّم مشروع القرار A/C.2/65/L.11 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/65/73-E/2010/51، A/65/253 و A/65/486)

٧ - **السيد العزري** (عمان): قال إن هناك عوامل عديدة تساهم في انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الجفاف والتصحُّر والكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ، والنمو السكاني وزيادة تكاليف الطاقة. وقال إن استراتيجية بلده الطويلة الأجل تشتمل على زيادة الإنتاج المحلي للأغذية، والحفاظ على احتياطيات استراتيجية للأغذية، وتشجيع تحضير المنتجات الغذائية وترويج ثقافة الاستهلاك الرشيد.

٨ - وبعد أن أعرب عن ترحيبه بنتائج الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والتي عُقدَت في أوائل هذا الشهر في روما، أشاد بمبادرة ''التحالف العالمي المعني بالأراضي الجافة'' من أجل الأمن الغذائي في البلدان القاحلة والتي أطلقتها قطر أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - **السيد مايالا** (الكونغو): قال إن تأثّر أسواق الأغذية بالصدمات الناجمة من الأزمات الأخيرة تُبرز الحاجة إلى إعادة فحص السياسات الخاصة باستخدام الأراضي، والاستثمار الزراعي والهياكل الأساسية الريفية. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحِّب بجهود فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقال إن الشراكات الدولية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، قد قطع خطوات ملحوظة في التقدُّم، بيد أن الأمر يستلزم مزيداً من التنسيق الدولي لضمان أن يتمتع جميع الأشخاص بالحق في الغذاء.

١٠ - وأضاف قائلاً إن الأمن الغذائي يحظى بأولوية عالية بالنسبة لبلده الذي هو مُلتزم بتحرير نفسه من الاعتماد على الواردات الغذائية الضخمة التي تتكلف كل سنة حوالي ١٢٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وقد شاركت الكونغو في البرنامج الخاص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمعني بالأمن الغذائي وهي بصدد تنفيذ برنامجها الوطني الخاص بالأمن الغذائي للفترة من سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١٢، والتي تتضمّن إطلاق مشروع ''قرى جديدة'' لخلق مجتمعات محلية زراعية نموذجية. وقد أنشأ بلده أيضاً صندوقاً لدعم الزراعة البذور وبرامج تجديد الموارد الخاصة بالماشية؛ بالاقتران مع المنظمات الدولية، وهو يسمح للشركات الأجنبية باستكشاف إمكانات غاباته الشاسعة في المنطقة الشمالية من أجل إنتاج الوقود الأحيائي.

١١ - واختتم قائلاً إن حكومته تعتزم استثمار ما يعادل ٨٠ مليون دولار في قطاع الزراعة خلال السنوات الأربع القادمة. وترحّب حكومته بالمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من الشركاء الدوليين في تطوير الإمكانات الزراعية بالكونغو.

١٢ - **السيدة جاياسوريا** (سري لانكا): قالت إن تحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي يعتَبر من المسائل الهامة للغاية من أجل تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي الوصول إلى نصف عدد السكان الذين يعيشون في الفقر والجوع. وسوف تضاعِف الأعمال التجارية كالمعتاد محنة ملايين البشر المحرومين بالفعل من حقهم في الغذاء ومياه الشرب الآمنة.

١٣ - وأضافت قائلة إن بلدان جنوب آسيا تدرك أن تحسين الممارسات الحالية لتسخير الموارد البيئية العالمية، بما في ذلك الأرض والمياه يعتَبر في المقام الأول. وبالتالي تتبع رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي ''رؤية الرابطة في مجال الزراعة لعام ٢٠٢٠'' التي تهدف إلى وضع استراتيجية تستند إلى العلوم من أجل الاستجابات الجماعية للتصدّي للأخطار والتحديات والفرص والصدمات العالمية. وفي حين يعتمد سكان المنطقة الريفيين في غالبيتهم على الزراعة الصغيرة

النطاق، تعرقل أسعار السلع الأساسية المتقلبة اختياراتهم الخاصة بالزراعة، وخصوصاً في اختيار الأنواع المختلفة من المحاصيل وتحديد مدى جدوى الزراعة من الناحية الاقتصادية. فالإخفاق في النهوض بصناعة زراعية قائمة على الدعم الذاتي قد دفع المزارعين إلى دائرة مفرغة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

١٤ - واستطردت قائلة إن البلدان النامية في حاجة بشكل عاجل إلى حيّز للسياسات لدعم قطاعاتها الزراعية المحلية. وقالت إن التمويل اليسير والعقود الطويلة الأجل والترتيبات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق، والبذور ذات الجودة والمخصّبات، والهياكل الأساسية، والتكنولوجيات لتعزيز الإنتاج، وأساليب تقليل الفاقد فيما بعد الحصاد والمرافق الخاصة بذلك لإخراج منتجات ذات قيمة مضافة، يمكن جميعها أن تحدِث فارقاً هاماً. ويمكن تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل أفضل الممارسات وبإقامة احتياطيات للأغذية مثل مصرف الأغذية التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

١٥ - وأوضحت أن المعونة المقدمة إلى الزراعة انخفضت من ١٨ في المائة من إجمالي المساعدات في سنة ١٩٧٩ إلى ٤,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وفي ضوء احتلال الزراعة الدرجة الثانية في أولويات برنامج التنمية الدولي، ينبغي وضعها في المقدمة. وتدعم سري لانكا الدعوة إلى إنفاق استثمار إضافي ووضع سياسات أفضل من أجل زراعة صغار الحائزين وتؤيّد مجهود الأمين العام لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال نشاط فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة له والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي.

١٦ - ومضت قائلة إن انعدام الأمن الغذائي وأوجه النقص في التغذية يمكن أن تنبع من عوامل كثيرة، وخصوصاً التدهور البيئي وتغيُّر المناخ. ومن ثم كان الإلحاح في إقامة القدرة على الاستجابة في البلدان الضعيفة من خلال نقل تكنولوجيات إنتاج الأغذية الفعّالة من حيث التكلفة والتي تعتَبر أقل اعتماداً على مياه الأمطار. زيادة على ذلك يمكن للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقّدة مثل النزاعات أن تسبب أوجه نقص في الأغذية، بسبب تدمير وهجر إنتاج المحاصيل خلال فترة من الزمن.

١٧ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/65/253) يشير إلى تحسينات جرت مؤخراً في الأمن الغذائي في سري لانكا وبلدان أخرى حُدِّدت بأنها تمر بأزمة. وترغب سري لانكا في أن تشاطر السياسات التي نفّذتها للتغلّب على التحديات الخاصة بالأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه مواجهة الإرهاب الوحشي. ففي خلال النزاع الداخلي الذي دام ٢٨ سنة، وفي وسط صعوبات ضخمة خاصة بالنقل البري والحواجز التي يفرضها الإرهابيون، واصلت حكومة سري لانكا تيسير توفير الإمدادات الغذائية الإنسانية للمدنيين في مناطق النزاع. ولم ترد أية أنباء عن حدوث وفيات بسبب الجوع إطلاقاً من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وعقب التعافي من النزاع، أولي اهتمام على سبيل الأولوية إلى الاحتياجات التغذوية الخاصة للفئات الضعيفة مثل الأطفال والأمهات الحوامل والمرضى، مما منع نشوب الأمراض أو الأمراض الوبائية ذات الصلة بالأغذية والماء. وجرى توفير الأغذية المطبوخة لفترة شهور لحوالي ٢٨٤ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً. وفي الأجل المتوسط، جرى توزيع حصص إعاشة جافة بين المشرّدين وعلى أولئك العائدين إلى الوطن. ومن بين ٢٨٤ ٠٠٠ شخص الأصليين، بقي ما يقل عن ٢٠ ٠٠٠ شخص لكي يعودوا إلى الوطن. وقد اقترن نشاط إعادة التوطين مع إجراءات إنتاج الأغذية التي تدعمها الأمم المتحدة وشركاء دوليون آخرون. ومن المتوقّع أن تزداد المساحة موضع الزراعة بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ هكتار.

١٨ - ونظراً لأن بلدها من البلدان ذات الدخول المتوسطة الأدنى، يخص الزراعة نسبة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سري لانكا ونسبة ٧٨ في المائة من سكانها يعتَبرون من الريفيين، ويعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة. ويعتبر تنويع الأنشطة الزراعية، وإدماج إنتاج الماشية وتعزيز المحاصيل والمنتجات ذات القيمة العالية من المجالات ذات الأولوية لتحسين مستويات المعيشة الريفية. وفي الوقت نفسه، يجري تعزيز الأساليب المستدامة لممارسات الري والزراعة القديمة المتأصلة في مجتمع سري لانكا.

١٩ - **السيد مونيوز** (بيرو): قال إن الأمر يستلزم مواصلة بذل الجهود على المستوى العالمي لضمان الأمن الغذائي في العالم، وخصوصاً في أشد البلدان فقراً، من خلال الاستثمار وتطوير آليات التمويل والتوسّع في التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية. وقال إن بيرو تدعم مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي المعقود سنة ٢٠٠٩، نظراً لأنها تتيح نقطة مرجعية واضحة للقضاء على الأخطار الأساسية التي تهدّد الأمن الغذائي في البلدان النامية.

٢٠ - ومضى قائلاً إن الزراعة التي تعتَبر جزءاً كبيراً من اقتصاد بيرو والمصدر الرئيسي لأسباب المعيشة لسكانها الريفيين، سريعة التأثر بتغيُّر المناخ، وخصوصاً أن ما يزيد على ٦٠ في المائة من الزراعة هو مناطق تعتمد بشكل خالص على الأمطار. وقال إن تغيُّر المناخ يعمل على تسارع تواتر وحجم الظواهر المناخية مثل الفيضانات وحالات الجفاف، وهو يعمل بشكل مباشر على خفض توافر الموارد الطبيعية. وقال إن الأنهار الجليدية في بيرو آخذة في الانكماش سريعاً وهي التي لها آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل على السواء بالنسبة للإنتاجية الزراعية في حين أنها تعمل على تفاقم الفقر وسرعة تأثر السكان الريفيين. وللحدّ من أثر تغيُّر المناخ وتقلبيته على الأمن الغذائي، تحتاج البلدان إلى إدراج إدارة أخطار الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ في التخطيط الإنمائي والسياسات القطاعية وتعزيز الاستثمار لديها. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى معاونة السكان على التكيُّف مع الآثار السيئة لهذه الظواهر والتخفيف من آثارها على الزراعة والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي.

٢١- واستطرد قائلاً إن المزارعات، اللائي يشكّلن غالبية المزارعين صغار الحائزين في البلدان النامية هم في حالة ضعف بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك، يميل النساء والأطفال إلى التعرّض إلى الدخان من المواقد الخشبية التي تُستخدَم بشكل واسع النطاق في المناطق الريفية وتسبب مختلف الالتهابات الخطيرة في الشُعب الرئوية وغيرها من المشاكل الصحية، في حين هناك عوامل أخرى تساهم في اقتلاع الغابات والتلوث وتؤثر على الأمن الغذائي. ولهذا من الأمور البالغة الأهمية تعزيز تحسين مواقد الطبخ للأشخاص الذين يعيشون في محيط الفقر والفقر المدقِع. وفي هذا الخصوص، تخطّط حكومة بيرو للحد بمقدار خمسة أضعاف عدد المواقد الخشبية في أنحاء الوطن واستبدالها بمواقد طبخ محسّنة. وقال إنه يشجّع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على أن تواصل العمل في سبيل ضمان الأمن الغذائي الطويل الأجل.

٢٢ - **السيد سويسي** (المغرب): قال إن الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين التغذية يجب أن تسير جنباً إلى جنب. فسوء التغذية يشكّل مخاطر صحية كبيرة بالنسبة لبعض البلدان النامية، التي غالباً ما تحتاج إلى اعتماد نُظم غذائية غير ملائمة ببساطة لإطعام مواطنيها. وبالرغم من التزامات الدول، ليست هناك إرادة سياسية كافية أو موارد مالية كافية للحدّ من المعاناة بالنسبة لكثير من الجائعين في العالم؛ ولا يزال الأمن الغذائي العالمي بعيد المنال.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الجهود الرامية إلى توفير الأمن الغذائي وإلى مكافحة تغيُّر المناخ والتصحُّر وافتقاد التنوّع البيولوجي تعتبر مترابطة. وللقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، يجب على المجتمع الدولي أن يتطلّع إلى ما وراء زيادة الإنتاج الزراعي واعتماد نهج متعدد الأبعاد، يشتمل على ضمان الإدارة المستدامة للموارد واستعادة حيوية النظم الإيكولوجية.

٢٤ - ومضى قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيكون مفيداً للغاية في تعزيز الحوار والتضامن. وقال إن تدهور حالة الأغذية في العديد من البلدان في منطقة الساحل، وخصوصاً النيجر، تنذر بالخطر وينبغي إقامة شراكة استراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة، مع التركيز بشكل خالص على البلدان جنوب الصحراء الكبرى.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن حكومته تطالب بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما سنة ٢٠٠٩، وخصوصاً الإصلاح من خلال إصلاح الحوكمة العالمية، بهدف مضاعفة الجهود المبذولة لضمان الأمن الغذائي. وقال إن المغرب من جانبه قد اضطلع بجهود ضخمة في مجال التنمية الزراعية وقد نجح في الحد من اعتماده على السوق الدولي، بما في ذلك من خلال ''خطة خضراء'' تهدف إلى تعزيز التنمية الريفية والزراعية، واجتذاب الاستثمار الخاص ومكافحة الفقر.

٢٦ - واختتم قائلاً إن الظروف الراهنة تجعل من الأمور البالغة الأهمية الاستفادة المُثلى من منظمة الأغذية والزراعة في معالجة الأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية. وقال إن حكومته تقف جاهزة للمساهمة في سبيل صياغة ميثاق للطاقة الأحيائية لمعالجة المسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية المستدامة.

٢٧ - **السيد أوزاكي** (اليابان): قال إن تعزيز الأمن الغذائي يعتَبر أولوية في السياسة الخارجية بالنسبة لليابان، التي حاولت بشكل ثابت تحقيق تعهّدها بتقديم ثلاثة بلايين دولار على الأقل في شكل مساعدة زراعية، بما في ذلك من أجل الهياكل الأساسية، في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.

٢٨ - ولاستيعاب الطلب المتزايد على الغذاء، ينبغي تعزيز الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والإنتاجية، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون ماثلاً في الأذهان الظروف المختلفة في كل بلد. وفي هذا الخصوص، أطلقت حكومته مبادرة لمضاعفة إنتاج الأرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١٨، وقد كانت تدعم البرامج العالمية لبناء القدرات. وقد استضافت أيضاً أول اجتماع وزاري معني بالأمن الغذائي في إطار التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ، وهو الذي اعتَمد إعلان نيغاتا بشأن الأمن الغذائي وخطة عمل في إطار التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ.

٢٩ - ونظراً لأن الزراعة هي أساس كثير من اقتصادات البلدان النامية، ينبغي أن تعالج تنميتها من منظور تخفيف حدة الفقر، ليس هذا فحسب بل ينبغي أن تهدف أيضاً إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أكّد على أنه من الأمور الحاسمة تعزيز الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال الزراعة، مع ملاحظة أن الاستثمارات المتصوّرة أو المنفَّذة بشكل رديء يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على الاستقرار السياسي وعلى حقوق الإنسان والإنتاج المستدام للأغذية وحماية البيئة. وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أطلقت اليابان بالتالي مبادرة من أجل الاستثمار الزراعي المسؤول بهدف وضع مبادئ توجيهية لتنسيق ومضاعفة فوائد

الاستثمار بالنسبة للبلدان المتلقية والمجتمعات المحلية والمستثمرين.

٣٠ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت بالرغم من خطوات التقدّم التكنولوجية التي عملت على تحديث إنتاج الأغذية وشروط التوزيع، لا يزال الجوع وسوء التغذية يهددان ملايين البشر لأن المعروض العالمي من الأغذية يتأثر بعوامل مثل الكوارث المناخية والنمو السكاني والاضطراب المدني والقيود على التبادل التجاري. زيادة على ذلك، فإن المناطق الجافة في العالم النامي، والتي تعتَبر معرّضة للجفاف وإمدادات المياه التي لا يُركَن إليها، تغطي ثلاثة بلايين هكتار، وهي موطن لثلث سكان العالم.

٣١ - وأضافت قائلة إن افتقار الأمن الغذائي الحالي الذي يؤثر على البلدان في أنحاء العالم يتطلّب عملاً شاملاً ودعماً للتدابير الرامية إلى تطوير وتعزيز الأمن الغذائي للجميع. وقال إن الاستثمار في الهياكل الأساسية والبحوث المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية وتكنولوجيا الإنتاج والتيسيرات في التبادل التجاري أشياء لازمة لتحسين الأمن الغذائي العالمي.

٣٢ - ومضت قائلة إنها تلاحظ أن الزراعة تعتبر واحدة من أهم القطاعات في الاقتصاد الأردني. وبالرغم من عدم كفاية المياه والأرض القابلة للزراعة، والمعوّقات الخاصة بالتربة وأخطار تدهور الأراضي، تمتعت الأردن بانتعاش ضخم خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب تنفيذها خطة استراتيجية وطنية من أجل التنمية الزراعية.

٣٣ - **السيد مدني** (أفغانستان): قال إنه يرحّب بالإصلاحات الأخيرة التي أُدخلت على لجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالأمن الغذائي العالمي وإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك، فإن الآفاق المرتقبة للإنتاج الزراعي في بلده لا تزال قاتمة، في ضوء التغيُّر الكبير الذي حدث لهياكلها الأساسية المادية وزيادة اعتمادها على الزراعة التي تغذيها الأمطار. وقال إن ملايين الأفغان إمّا يتضوّرون جوعاً أو مهدّدون بالجوع ويعتمدون على المعونات الغذائية من أجل البقاء على قيد الحياة. ولهذا من الأمور البالغة الأهمية إنعاش القطاع الزراعي للبلد بشكل سريع من خلال إعادة الهيكلة والاستثمار، وفي الوقت نفسه إيلاء الاهتمام إلى الاستدامة البيئية الطويلة الأجل.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن الزراعة يخصها ما يزيد على ٥٠ في المائة من الاقتصاد الوطني لبلده وهو أمر حيوي بالنسبة لإعمارها. وفي حين تعتَبر المعونة الإنسانية الدولية أثناء تعافي أفغانستان مما تعانيه موضع التقدير، تسعى الحكومة أيضاً إلى إقامة شراكات لبناء نظم للري أفضل وأيسر وللتكنولوجيا وللممارسات الزراعية.

٣٥ - ومضى قائلاً إن بعض التحديات الأساسية التي تواجه أفغانستان في معالجة الأمن الغذائي هي التقلبات في إنتاجية المحاصيل، وزيادة ندرة المياه وتقلبية سقوط الأمطار، وكذلك الافتقار إلى الهياكل الأساسية للري، وتدنّي أمن المياه، وزيادة تقلبية أسعار الأغذية العالمية.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن المزارعين صغار الحائزين يعتبرون هم المحور بالنسبة للتنمية الزراعية والريفية الفعّالة، وتعتبر الشراكات بين الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص أيضاً هي الحلّ لتوجيه الاستثمارات إلى تعزيز عملية التنمية ولجعل المجتمعات المحلية الزراعية الريفية أكثر انتعاشاً. وقال إن أفغانستان من جانبها لديها استراتيجياتها الإنمائية الوطنية ليس للحدّ من الفقر وضمان أسباب المعيشة فحسب بل أيضاً لتحسين كمية ونوعية القطاع الزراعي وفي الوقت نفسه الحد من الإجهاد على النظم الطبيعية من خلال تحسين تنمية الموارد المائية والوطنية. وقال إن الثغرات في النظام الزراعي الحالي يجري تحديدها لضمان الإنتاج الشامل وتطوير

الأسواق وللتوسّع في شبكات الطرق والاتصالات التي من شأنها تمكين الفقراء. ويجري إيلاء التأكيد على تعزيز المؤسسات المحلية بإنشاء مجالس إنمائية في المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق الخدمة المدنية.

٣٧ - واختتم قائلاً إن الأمر يستلزم وجود شراكات أقوى مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة لتيسير المزيد من الاستثمار في الهياكل الأساسية وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا، من خلال الاستهداف المستجيب لاحتياجات وأولويات أفغانستان. ومن المأمول فيه أن يواصل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة تقديم المساعدات وأن يعمل المجتمع الدولي معاً لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

٣٨ - **السيد العتيبي** (قطر): قال إن الأمن الغذائي لن يتحقق إلاّ عندما تقوم أعمدته الأربعة الخاصة بتوافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها واستقرار الإمدادات الغذائية. وأعرب عن الأمل أن يعمل عقد الأمم المتحدة المعني بالصحاري ومكافحة التصحُّر على زيادة التوعية بشأن المشاكل الخاصة التي يشكلها استشراء الجفاف، الذي يؤثر على مقدار ضخم من الأراضي وعلى عدد كبير من الناس وهو من المحتمل يتفاقم بسبب تغيُّر المناخ.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن بلده، كجزء من الرؤية الوطنية لقطر لسنة ٢٠٣٠ والتي أُطلِقت سنة ٢٠٠٨، ينفّذ برنامجاً للأمن الغذائي يهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي ولتعويض أية أوجه نقص من خلال الواردات. وتأمل حكومته في أن يعمل البرنامج كمثابة نموذج تحتذي به بلدان أخرى يهددها التصحّر. ومن خلال ”التحالف العالمي المعني بالأراضي الجافة“، يأمل بلده في أن يساهم في تطوير تكنولوجيات زراعية متكيِّفة مع المناخات الجافة. ويعتزم وطنه أيضاً استضافة مؤتمر إقليمي بعنوان ”الأمن الغذائي في العالم العربي: شراكة من أجل مستقبل مُستدام“ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٤٠ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن حكومتها تؤيّد تأييداً تاماً مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام وهي ترحّب بالإجراء الذي اتخذته فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، من خلال استراتيجيتها الطويلة الأجل الثنائية المسار لمكافحة الفقر والجوع. وقالت إن منغوليا تواجه تحديات كبيرة أمام تنميتها الزراعية وأمنها الغذائي، بسبب تربية الماشية الرعوية والبدوية، وضعف رعاتها ومزارعيها أمام الأحوال الجوية المتطرفة، وأنماط استهلاكها الغذائية الفريدة وتخلُّف أسواق الأغذية وشبكاتها وهياكلها الأساسية لديها. وبعد تحوُّل شاق إلى اقتصاد السوق، انهار القطاع الزراعي تقريباً في البلد: فإنتاج المحاصيل لم يعد يتصف بالاكتفاء الذاتي، حيث تخص الواردات نسبة تزيد على ٧٠ في المائة من المواد الغذائية الأساسية.

٤١ - واستجابة لأزمة الأغذية، ساعدت حملة وطنية لإعادة إنعاش المحاصيل، أُطلقت في سنة ٢٠٠٨، على إحداث زيادة تدريجية في الإنتاج الزراعي؛ وفي سنة ٢٠١٠، يكون قد جرى بشكل كامل تلبية الطلب المحلي على القمح والبطاطس، وسوف تتم تلبية الطلب على الخضروات بما يزيد على ٦٠ في المائة. وقد اتخذت الحكومة أيضاً خطوات تدريجية لتحسين البيئة القانونية وترابط إطارها الخاص بالسياسات، لإنعاش الإنتاج الصناعي ولتحسين كميات العرض من الأغذية وفي الوقت نفسه ضمان سلامة الأغذية والأمان الغذائي. ويتضمّن برنامجها الوطني الخاص بالأمن الغذائي للفترة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ إجراءات مُلزِمة زمنياً، مع تركيز خاص على تعزيز البيئة لمساعدة القطاع الخاص على أداء دور رئيسي في زيادة إنتاج الأغذية وإدرار الدخول بالنسبة للرعاة والمنتجين. وقالت إن استمرار التعاون

مع شركاء ثنائيي ومتعددي الأطراف أمر لازم لتنفيذ السياسات بشكل كامل لمعالجة أوجه الضعف الهيكلية في القطاع الزراعي، وفي الإنتاجية في عمليات مزارع صغار الحائزين والإدارة المستدامة للموارد. ومثل هذا التعاون لازم أيضاً لتحسين الهياكل الأساسية وسلسلة الأسواق وتعزيز الابتكار في تكنولوجيات الإنتاج الزراعي.

٤٢ - **السيد كونونوشنكو** (الاتحاد الروسي): أكّد على الحاجة، في الأجلين القصير والطويل، إلى حلول وطنية ودولية لأزمة الأغذية العالمية المتسقة، التي تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية، وتعرّض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخلق عدم استقرار اجتماع وسياسي في كثير من البلدان.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن هناك نقطة انطلاق جيدة تتمثّل في إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي عُقد في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وإطار العمل الشامل الذي نتج عن اجتماع فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي أن يكون الإطار هو الأساس لاستمرار الجهود، وخصوصاً على المستوى القطري.

٤٤ - وقال إن الاتحاد الروسي، وهو أكبر مُنتِج للأغذية، آخذ في توسيع وتحديث زراعته، وزيادة معوناته الغذائية وإنجازاته الإنسانية ومساعدة البلدان النامية على تطوير زراعتها. ففي سنة ٢٠٠٩، قدّم معونات غذائية قيمتها ٢٦,٥ مليون دولار تحت رعاية برنامج الأغذية العالمي، ونتيجة لذلك، قُدِّمت معونات إلى أرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وغينيا وزمبابوي وكوبا وفلسطين وإثيوبيا. ويعتبر الاتحاد الروسي الجهة المانحة المالية الرئيسية لعمليات برنامج الأغذية العالمي في قيرغيزستان وطاجيكستان. ويواصل الاتحاد الروسي في سنة ٢٠١٠ تقديم المعونات الغذائية الإنسانية إلى قيرغيزستان، التي سوف تبلغ بنهاية السنة حوالي ١٦ ٠٠٠ طن. وبلغت المساهمة السنوية من الاتحاد الروسي إلى برنامج الأغذية العالمي في سنة ٢٠١٠ مقدار ٢٠ مليون دولار أو ٣٠ مليون دولار إذا ما أضيفت مساهمات المعونات في حالات الطوارئ.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن آليات المعونة الغذائية لمؤسسات الأغذية والزراعة الدولية ينبغي تحديثها لتمكينها من الاستجابة بشكل سريع للتقلبات في أسعار الحبوب العالمية. ويرحّب الاتحاد الروسي بإصلاحات منظمة الأغذية والزراعة وباللجنة التابعة للمنظمة والمعنية بالأمن الغذائي العالمي، والتي سوف تتيح لها أن تؤدّي دوراً مناسباً في صياغة وتنفيذ سياسات الأغذية والزراعة.

٤٦ - **السيد تو** (ميانمار): بعد أن أكّد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي، قال إن ميانمار تؤيد تأييداً كاملاً تعزيز دور لجنة الأمن الغذائي العالمي وتؤيد كذلك إنشاء فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، تماشياً مع النداءات المقدمة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في سنة ٢٠٠٩.

٤٧ - وأكّد أن الزراعة تعتبر عموداً من الأعمدة الرئيسية في اقتصاد ميانمار وأن خطتها الوطنية للتنمية تولي أولوية للقضاء على الفقر وإلى التنمية الريفية. وفي حين يعتبر الاستخدام المستدام للأرض والموارد أمراً لازما للتنمية الزراعية، من الأهمية أيضاً تلبية احتياجات صغار المزارعين.

٤٨ - وأوضح أن هناك طائفة متنوعة من الإجراءات الوطنية التي يجري اتخاذها لتحسين الزراعة، بما في ذلك اتباع أساليب جديدة للمحاصيل والتحديث التدريجي لممارسات الفلاحة. وقال إن استثمارات حكومته في قطاعها الزراعي خلال السنوات العشرين الماضية مكّنتها من زيادة إنتاجها من حقول الأرز بما يكفي لإطعام ٥٩ مليون مواطن لديها

وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بفائض منه، وزيادة إجمالي صافي المساحة المزرعة، إضافة إلى ذلك، ما تزال مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة متوافرة للاستخدام.

٤٩ - وفيما يُعتَرف بأن كل بلدٍ يجب أن يتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الخاصة، يلزم أيضاً اتخاذ إجراءات ذات فعالية وكفاءة على المستوى العالمي. ويجب الوفاء بالتعهّد ببلوغ نسبة الفقر والجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، لا تزال ميانمار مُلتزمَة بالحصول على إمدادات غذائية وتغذوية كافية وآمنة لسكان يتزايد عددهم، بهدف تمكين الجميع من التمتّع بالحق في الغذاء.

٥٠ - **السيد الهبيل** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الحلّ لمكافحة انعدام الأمن الغذائي هو الاعتراف بأخطاء العقدين السابقين. فالزيادة السكانية وتغيُّر المناخ وأوجه القصور في النظام المالي الدولي جميعها ساهمت في أزمة الغذاء. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحوِّل جزءاً على الأقل مما تنفقه هذه البلدان على سباقاتها الخاصة بالتسلّح من أجل مكافحة الفقر والجوع، وخصوصاً لأن الثروة التي تستثمرها هذه البلدان في الأسلحة يرجع وجودها إلى إرث تركة من الاستغلال الإمبريالي لنفس البلدان التي ينتشر فيها الفقر والجوع. وبالرغم من جميع العقبات، لدى العالم موارد كافية لإطعام سكانه إذا ما وُضِعَت الأنواع الصحيحة من الاستثمارات في الهياكل الأساسية الزراعية والإنتاج والبحوث. وينبغي أن تتخلى البلدان المتقدمة النمو عن سياستها الحمائية وأن تستأنف جولة الدوحة وأن تعمل لتنفيذ توصيات الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وتوصيات المؤتمر العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود سنة ٢٠٠٩. ويعتَبر التعاون على المستوى الدولي ضرورياً لضمان التكيُّف مع تغيُّر المناخ، ولا ينبغي السماح للتعاون بأن يحتكر التكنولوجيا الزراعية أو البذور.

٥١ - ومضى قائلاً إن بلده قام بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الغذائية وهو يجرِّب طرقاً لتنشيط الإنتاج المحلي للأغذية من خلال الري. وعلى المستوى الإقليمي، فإنه يؤيّد التخصص الزراعي الكثيف. وقال بينما تتوفّر لأفريقيا الموارد لإطعام شعوبها، فهي تحتاج إلى مزيد من إدراج مبادرات الأمن الغذائي على نطاق القارة داخل سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، على النحو الذي دعا إليه إعلان سِرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، والذي اعتُمد في الدورة العادية الثالثة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في الجماهيرية العربية الليبية في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٥٢ - **السيد كيدار** (إسرائيل): قال إن هناك اتفاقاً واسع الانتشار بأن الجهود المتصلة اتصالاً وثيقاً بالنهوض بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية لا تزال من الأمور الأساسية لمتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترحّب إسرائيل بتقرير الأمين العام (A/65/253) باعتباره إطاراً مفيداً لتعزيز الشراكات للنهوض بالأمن الغذائي بهدف تخفيف حدة الفقر، وزيادة الاستقرار والحدّ من معدلات الاعتلال والوفيات. وقد حصلت إسرائيل على قدر كبير من المعرفة والخبرة الفنية من خلال تنميتها الزراعية السريعة الناجحة، التي سوف تستمر لتتقاسمها مع الشركاء الحاليين وشركاء المستقبل من خلال وكالتها للتعاون الدولي ''ماشاف''. وقال إن مشروعاً من بين مشاريعها بعنوان ''الابتكار في الزراعة التقنية من أجل تخفيف حدة الفقر نُفِّذ بنجاح في العديد من البلدان الأفريقية. واستناداً إلى نهج هرمي من القاعدة إلى أعلى يستهدف المزارعين من صغار الحائزين والمجتمعات المحلية الزراعية يعتمد المشروع المذكور على الري بالتنقيط القليل التكلفة والذي جرى تطويره في إسرائيل لتحسين الغلاّت ولجعل المزارع الصغيرة مدرّة للربح. وبالمثل، تشارك إسرائيل كطرف مع غانا وألمانيا في برنامج

لمعاونة مزارعي الموالح على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك عناصر التمويل المتناهي الصغر والائتمان المتناهي الصغر وبناء القدرات، لضمان نتائج دائمة ومستدامة.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن التنمية الزراعية الناجحة تنطوي على تعليم المزارعين ليس فقط التقنيات الحقلية الفعّالة بل أيضاً كيف يبيع هؤلاء بفعالية منتجاتهم. وفي برنامج يستغرق أحد عشر شهراً للطلاب من جنوب شرق آسيا، بالشراكة مع القطاع الخاص الإسرائيلي، جرى توفير التدريب العملي للطلاب في المزارع الإسرائيلية إلى جانب التعليم المدرسي عن كيفية إدارة الأعمال التجارية الزراعية الفعّالة. وقال إن دعم إسرائيل لمركز سونغاي في بنن يعرض مثالاً آخر لأعمالها في التعليم الزراعي. وأضاف أن العمل بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى المركز إلى خلق بيئات اجتماعية - اقتصادية مجدية وذلك بالنهوض بالممارسات الزراعية المستدامة من خلال التدريب والإنتاج والبحث والتطوير.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن إسرائيل تدرك أهمية تمكين المرأة كجزء أساسي للغاية في أي استراتيجية شاملة وفعّالة من أجل التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتعتبر المرأة عنصراً أساسياً في القطاعات الزراعية في البلدان النامية ويخصها ما يزيد على ٧٠ في المائة من بين جميع اللائي يعانين من الجوع. وكطريقة لتعزيز الائتلافات بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاعات الأعمال والمنظمات غير الحكومية، احتفلت إسرائيل بيوم التنمية الدولية بتنظيم مؤتمر عن تحديات التنمية، بما في ذلك التنمية الزراعية والثقة بأن هذه الأنشطة سوف تزيد الوعي الجماهيري في إسرائيل بشأن أهمية قضايا التنمية والأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص. واختتم قائلاً إن إسرائيل لا تزال ملتزمة بالنهوض بالهدف المشترك في النهوض بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي وسوف تواصل تخصيص الطاقات والموارد والخبرة الفنية لمتابعة هذا الهدف.

٥٥ - **السيد رانجل** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بينما يتواصل ازدياد الفقر الذي يعاني منه الناس والفقر الذي تعاني منه الأرض. فحتى الآن، كان المجتمع الدولي يعزز سياسات التنمية الزراعية التي توجّهها الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية. وهذه الأخيرة تحرّكها اعتبارات الربحية، تنتج أنواع الوقود الأحيائي بدلاً من الغذاء وتعزِّز المحاصيل المهجَّنة وراثياً، وتدمّر البذور التقليدية وتضاعِف الفقر والجوع. وهذه السياسات تعتبر مسؤولة عن وفاة طفل على نطاق العالم من الجوع كل ٦ ثوانٍ.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعتبر أن التنمية الزراعية يجب أن تتركّز على الإنتاج الصغير والمتوسط وعلى التعاونيات الاجتماعية والمجتمعات المحلية الأصلية مع ما يزيد على ٢ بليون فلاح الذين يسكنون في كوكب الأرض ولديهم سلطات اتخاذ القرار بشأن التنمية الزراعية.

٥٧ - وقال إن نسبة ٥ في المائة فقط من البذور التجارية كانت خاضعة منذ حوالي ٣٠ سنة لحقوق الملكية الفكرية؛ والآن بلغ الرقم نسبة ٨٢ في المائة. وتخص الشركات الكبرى العشر ٦٧ في المائة من السوق، وثلاثة منها يخصها ٤٧ في المائة. وتسيطر ٦ شركات على ١٠٠ في المائة من السوق فيما يتعلق بالبذور المعدّلة وراثياً، وتزداد سلطتها كل سنة عمّا يُزرَع ويؤكَل.

٥٨ - ومضى قائلاً إن هذا الاحتكار يفسّر لماذا لم تتم تلبية الالتزامات المعلَنة في اجتماعات القمة بشأن الزراعة والأمن الغذائي ولماذا جرى انتهاك حق الشعوب في الغذاء. وهو يفسّر أيضاً لماذا انحرف تحليل قضايا التنمية الغذائية والأمن الغذائي نحو وجهة النظر التجارية للشركات الكبرى. فكل سنة منذ بداية أزمة الغذاء في سنة ٢٠٠٧، عملت جميع

الأعمال التجارية الزراعية على زيادة أرباحها. وقد أدّت المضاربة في السلع الأساسية الغذائية أيضاً دوراً في زيادات الأسعار، والجوع وملايين الوفيات. وبدلاً من الزراعة المعدّلة وراثياً الملوّثة يجب على العالم أن يكفل توسّع نطاق زراعة تتسم بالتنوّع واللامركزية وأن تكون أكثر سلامة للناس ولكوكب الأرض.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن الإطار القانوني لبلده يعزّز مؤسسات الأمن الغذائي والزراعة من خلال نموذج متكامل للتنمية الريفية يتسم بالطابع المحلي، وبالطابع الإنتاجي اجتماعياً, وبتوليد فرص العمل لضمان وجود مستوى كافٍ من الرفاه في المناطق الريفية. وقامت حكومته من أجل إنتاج الأغذية بشكل مستدام بتعزيز وحماية الجمعيات التعاونية والمشاريع الصغرى بيد أنها تعارض ملكيات الأراضي الكبيرة التي تعتبر منافية لاحتياجات الغالبية من السكان.

٦٠ - **السيد لوكويا** (أوغندا): أعرب عن القلق لأن عدد الجوعى والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في أنحاء العالم قد تجاوز لأول مرة منذ سنة ١٩٧٠ رقم ١ بليون نسمة وأن انعدام الأمن الغذائي لا يزال قائماً في ٢٩ بلداً معظمها في العالم النامي. وهذا لا يعتبر مجرد أزمة غذاء؛ إنه أزمة سياسية تتطلّب العمل القوي والعاجل. ولهذا تبذل البلدان النامية، ومن بينها أوغندا، جهوداً ضخمة لتعزيز تطوير القطاع الزراعي والأمن الغذائي.

٦١ - وأضاف قائلاً إن الزراعة تؤدّي دوراً هاماً في اقتصاد أوغندا، حيث يخصها حوالي ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي توظّف حوالي ٧٠ في المائة من القوة العاملة في البلد، وفي مقدمتها النساء. ومن شأن تطوير هذا القطاع أن يُنتِج آثاراً مضاعفة طويلة الأجل على التنمية الريفية والحد من الفقر وعلى تمكين المرأة. وفي هذا الخصوص، وكجزء من الإطار الواسع للحكومة من أجل الحدّ من وطأة الفقر المعتَمد في سنة ١٩٩٧، يجري تنفيذ برنامج تحديث الزراعة تماشياً مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٢ - وفي حين قد لا يكون تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين الزراعة ماضياً بسرعة كافية، فقال إن المسؤولية الحقيقية عن فشل المحاصيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يؤدّي إلى أوجه النقص الحالي في الأغذية، إنما تكمن في آثار تغيُّر المناخ، وخصوصاً الجفاف والفيضانات. ويجب على البلدان التي تتحمّل المسؤولية التاريخية عن تغيُّر المناخ أن تنضم إلى بقية المجتمع الدولي في توفير الدعم من أجل تدابير التكيُّف في المناطق المعرّضة للمخاطر وفي البحث عن حلّ حقيقي. وفي هذا الخصوص، ترحّب أوغندا بمبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي، والتي تربط الأمن الغذائي من ناحية بالتكيُّف مع تغيُّر المناخ. بيد أنه لم يتم الوفاء حتى سنة ٢٠٠٩ بتعهّد مجموعة الثمانية للمضي قُدماً في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

٦٣ - **السيد أباني** (النيجر): قال إن التحدّي الرئيسي الذي يواجه حكومة النيجر هو وضع الأسس اللازمة لتنمية اجتماعية اقتصادية دائمة ومستديمة. ولبلوغ هذه الغاية، وضعت حكومته في سنة ٢٠٠٢ استراتيجية للحد من الفقر، وهي تتخذ نهجاً تشاركياً وتعتمد على المساعدات من الشركاء في التنمية.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن استراتيجية التنمية في النيجر تشمل هدف بلده في أن يصبح دولة عصرية ديمقراطية مزدهرة باقتصاد دينامي متنوّع، وذا حوكمة جيدة وتعطش للمعرفة والابتكار. ومع ذلك، فإن الطريق نحو هذه الرؤية سيكون طويلاً وشاقاً.

٦٥ - وفيما يتعلق بالقطاع الريفي، باعتباره محرّك النمو الاقتصادي، فهو موضوع الاهتمام الخاص من الحكومة، التي

تعتزم إحداث تحسينات هيكلية في الهياكل الأساسية للري وتقديم مساعدة تقنية مخصصة الغرض وخدمات إرشادية للمزارعين. إضافة إلى ذلك، سوف تُتخذ تدابير لتعزيز الأمن الغذائي، وللنهوض بالبحث ولربط ذلك بشكل عملي بالتعليم الزراعي ومشاركة المعرفة وبذل الجهود لمكافحة زحف الصحراء والتدهور البيئي.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن حالة الأغذية والتغذية لشعب النيجر تعتبر واحدة من أكثر المسائل اضطراباً في غرب أفريقيا، وذلك يرجع إلى حدٍ بعيد بسبب حالات الجفاف التي تؤثر على منطقة الساحل. وقد انتهى الفصل الزراعي لسنة ٢٠٠٩ بنقص شديد للغاية في المعروض من الحبوب، وهو ما حاولت الحكومة أن تعالجه بدعم من شركائها في التنمية، وهو يود أن يعرب عن شكر بلده لهم.

٦٧ - **السيد سولون** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن البشرية تستهلك موارد الأرض بشكل أسرع مما يمكن تجديد هذه الموارد. وإعادة التعلُّم عن كيفية العيش في وفاق مع الطبيعة سوف يتطلب أولاً تقبُّل أن التنمية لا بد أن تقف عند حد القدرة على إعادة التولّد. وقال إن النموذج الحالي للإنتاج والاستهلاك الرأسماليين يتصف بعدم الاستدامة: إذا كان كل شخص يستهلك الموارد الطبيعية بنفس المعدّل في البلدان المتقدمة النمو، فسوف ينهار كوكب الأرض. فالنمو لا يمكن التفكير فيه فحسب من حيث النواحي الاقتصادية. فالإنتاج المحلي الإجمالي، باعتباره مؤشراً اقتصادياً كمّياً لا يعتبر مناسباً لقياس استدامة كوكب الأرض: فهناك مؤشرات أخرى لازمة يمكن أن تأخذ في الحسبان التدهور في الطبيعة والذي يحدثه النمو الاقتصادي.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن بلده يشعر بقلق عميق بسبب أزمة الغذاء الحالية، التي يتعرّض فيها حوالي ٩٥٠ مليون شخص معرّضين لخطر الجوع. وفي حين نُسِبَت الأزمة إلى المضاربة بأسعار الأغذية، واستخدام الغذاء لصنع أنواع الوقود الأحيائي وأثر تغيُّر المناخ، هناك سبب آخر من أسبابها، وهو التغيُّر في عادات الأكل بسبب استبدال الأغذية الأهلية ذات القيمة الغذائية العالية مثل الكينو بالأغذية الأجنبية والمصنّعة. وفي هذا الصدد، قدَّم وفده مشروع قرار (A/C.2/65/L.16) يقترح فيه أن تُعلَن سنة ٢٠١٢ السنة الدولية للكينو.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن البشر ليس هم فحسب لهم الحق في الحياة: بل النباتات والحيوان والغابات والأنهار لها الحق أيضاً في البقاء وبقاء كل منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببقاء العناصر الأخرى. وثمة حاجة إلى إجراء مناقشة متعمّقة لإعادة إيجاد الانسجام مع أُمِّنا الأرض، بما في ذلك مفهوم ''حقوق الطبيعة''. زيادة على ذلك، يجب أن تعترف أية محاولة لإصلاح الضرر الذي لحق بالتنوّع البيولوجي بسيادة الدول على مواردها الطبيعية الخاصة، وكذلك بحقوق الشعوب الأصلية، وخاصة حقوقها في الأرض. وللحفاظ على التنوّع البيولوجي، والتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، تقترح دولة بوليفيا المتعددة القوميات ضرورة إنشاء محكمة عدل دولية معنية بالمناخ والبيئة للمعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الطبيعة.

٧٠ - **الأمير** فهد بن فيصل **آل سعود** (المملكة العربية السعودية): قال إن الناتج الزراعي لبلده قد نما بنسبة ٤,٥ في المائة خلال العقد الماضي، واعترافاً بذلك مُنِح الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ميدالية ''أغريكولا'' الزراعية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد عوّضَت المملكة العربية السعودية عن نقص سقوط الأمطار والأنهار بإنشاء مئات السدود وحفر مئات آلاف الآبار كجزء من تجربة طموحة في مجال الري. وقد نوّعت محاصيلها بشكل جذري وفي الوقت أولت رعاية للمحافظة على مستودعات المياه الجوفية غير المتجدّدة. وتخص الزراعة حصة متزايدة من اقتصاد بلده غير نطاق النفط وتوفير فرص الوظائف لعدد

متزايد من المواطنين. وتخصص المملكة العربية السعودية أيضاً استثمارات في الزراعة في الخارج.

٧١ - **السيد بارك كوانغسوك** (جمهورية كوريا): قال إن الأمن الغذائي يعتَبر أمراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أعيد التأكيد على ذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين نقص عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في سنة ٢٠١٠ بالمقارنة إلى السنة السابقة، لا يزال الرقم أعلى مما كان قبل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية في سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك، تتزايد الصعوبات التي أوجدها تغيُّر المناخ حيث تزداد خطورة انعدام الأمن الغذائي الذي دام طويلاً. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يعتنق المجتمع الدولي مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام.

٧٢ - وأضاف قائلاً إن جمهورية كوريا سوف تخصّص من جانبها ١٠٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ تماشياً مع النهج المزدوج المسار الوارد في إطار العمل الشامل. وفضلاً عن هذا المبلغ الذي سوف يوجَّه من خلال برنامج الأغذية العالمي من أجل الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ. وباقي المبلغ سوف يخصّص لبرامج التنمية الزراعية الطويلة الأجل الرامية إلى تقاسم المعرفة والخبرة الفنية في بناء الهياكل الأساسية وتحسين السياسات اللازمة للتنمية الريفية المستدامة في ١٨ بلداً شريكاً. وقال إن حكومته أعلنت التزاماً مالياً بتخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار للبرنامج العالمي المعني بالزراعة والأمن الغذائي.

٧٣ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الكساد العالمي الحالي للأسف حوَّل الاهتمام بعيداً عن أزمة الغذاء. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، يوجد ٢٨ من بين ٣٦ بلداً تعاني أحوالاً غذائية حرجة، وهي من أقل البلدان نمواً. ومعظم هذه البلدان شهدت حالة تزداد سوءاً نتيجة لأوجه النقص غير العادية في الإنتاج، والأحوال المناخية السيئة وتفاقم الحالة الاقتصادية.

٧٤ - وبينما يولَد كل شخص من البشر وله حق أصيل في الغذاء، قال إنه يجب على المجتمع الدولي، لجعل هذا الحق حقيقة واقعة، أن ينفّذ تدابير للتعويض عن النقص الهائل في الاستثمار في القطاع الزراعي خلال العقدين الماضيين. وقال إن إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية قدّرت أن الأمر يستلزم مبلغاً إضافياً قدره ٢٥ بليون إلى ٤٠ بليون دولار كل سنة لتلبية المتطلبات المالية المتراكمة على المستوى العالمي. وفي حين تعهّد قادة العالم بدفع مبلغ ٢٠ بليون دولار في شكل معونة جديدة من أجل التنمية الزراعية، ما نُفِّذ منها يقل بالفعل عن نسبة ٢٠ في المائة.

٧٥ - ومضى قائلاً إنه من الأمور العاجلة معالجة أثر تغيُّر المناخ على الجوع نظراً لأن ظواهر الطقس المتطرفة قد تعمل على إحداث زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين يعانون أوجه نقص شديدة في مجال الأغذية بنهاية القرن الحالي. وقال إن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ المعقودة في كانكون ينبغي بالتالي أن توافق على تخفيضات طموحة في الانبعاثات وعلى الآليات المُلزِمة قانوناً من أجل التمويل الوافي والقابل للتنبؤ به وكذلك نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٧٦ - واستطرد قائلاً إن التغلُّب على الأزمة المالية يعتبر مسألة هامة للغاية من أجل تقليل مزيد من الأخطار على الأمن الغذائي العالمي. ويجب وضع صفقات للإنقاذ والإنعاش بطريقة بحيث لا تؤدي إلى مزيد من السياسة الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أيضاً توفير ائتمانات

استناداً إلى مِنَح لتنشيط الإنتاجية الزراعية والتسويق والاستهلاك.

٧٧ - وفي مجال التبادل التجاري، يجب أن يُسمَح للبلدان النامية بالحفاظ على جوانب المرونة اللازمة لحماية قطاعاتها الزراعية لصغار الحائزين من المنافسة من المزارعين لدى البلدان الصناعية. وهناك فروق كبيرة في مستويات الإنتاجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وهي نتيجة ما يزيد على ١٥٠ سنة من الحماية المخططة من جانب هذه البلدان المتقدمة النمو.

٧٨ - واستطرد قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له دور هام يؤديه في معالجة أزمتي الغذاء والطاقة، بما في ذلك من خلال تمويل التبادل التجاري، ونُظم الإنذار المبكّر، والاتجار في الأغذية بين البلدان المجاورة التي لديها فائض والبلدان المجاورة التي لديها عجز، وتبادل أفضل الممارسات. ومن الاقتراحات المحدّدة في هذا الخصوص هو استغلال ملايين الأفدنة من أراضي الإراحة في بعض البلدان النامية لزيادة الإنتاج الزراعي، مع وجود مزارعين ماهرين من بلدان الجنوب مثل بنغلاديش حيث يزرعونها كأيدي عاملة مأجورة.

٧٩ - وأردف قائلاً إن حكومته تعمل في بنغلاديش، رغم المعوّقات الخاصة بالموارد، دون كلّل لمعالجة الأزمة الغذائية وقد حققت سُبل الحصول على الغذاء للجميع من خلال مختَلف المشاريع. وأُعلِن أن الزراعة تحظى بالأولوية رقم ١ في البلد ويتلقى المزارعون قروضاً ائتمانية صغيرة وقروضاً متوسطة الحجم من النظام المصرفي، مع مساعدات حكومية. واستدرك قائلاً إن هناك حاجة إلى أنواع مختلفة من المحاصيل ذات الغلات المرتفعة التي تقاوم المياه المالحة، والغمر والجفاف. وطالب المجتمع الدولي بالمساهمة بهذه الأنواع من المحاصيل وبالمعرفة التكنولوجية للاستفادة منها.

٨٠ - **السيد دي ازيفيدو** (البرازيل): قال إن هناك الكثير الذي لا يزال يتعيّن القيام به لضمان عالم خالٍ من الجوع. أما عن العقبات التي يجب التغلُّب عليها فهي كثيرة، ومن بينها نقص الاستثمار، والافتقار إلى التكنولوجيا الكافية والتشوّهات في التجارة الدولية من المنتجات الزراعية. وأضاف أن اتخاذ أية إجراءات في مجال واحدٍ لن يكون كافياً بدون التحرُّك في جميع المجالات الأخرى. ويجب أن تُستكمَل المعونة الغذائية بالتعاون الإنتاجي وبفتح أسواق جديدة وفرص أمام الناتج الزراعي من البلدان النامية.

٨١ - إضافة إلى ذلك، يجب على العالم أن يجد طرقاً يمكن أن ينسّق بها مختَلف العناصر الفاعلة لينسّق أنشطتها ولتحقيق نتائج متفق عليها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ولحسن الحظ، من أجل معالجة هذه المشكلة، لدى المجتمع الدولي برنامج قائم وجرى تحسينه مؤخراً: اللجنة المعنية بالأمن الغذائي، التي تعتبر عنصراً رئيسياً من الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا الصدد، ترحّب البرازيل بالتقدم المحرز صوب تنفيذ إصلاحات منظمة الأغذية والزراعة المتفق عليها في سنة ٢٠٠٩ وتتطلّع إلى تلقي نتائج من أحدث اجتماع عام للجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي. وفي الوقت نفسه، قال إنه يؤكّد على أن هذه المناقشات في اللجنة الثانية لا بد وأن تُستكمَل وليس تكون تكراراً تلك المناقشات في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو الوكالات المماثلة.

٨٢ - وأضاف قائلاً إن وفده يعيد التأكيد على أن سُبل الحصول على غذاء آمن وذي قيمة غذائية يعتَبر أحد حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون تنفيذ الالتزامات في هذا الصدد مسترشداً بمبادئ توجيهية طوعية بشأن الحق في الغذاء.

٨٣ - واستطرد قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي دوراً هاماً في تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن

الغذائي. وتتبادل البرازيل الخبرات الفنية الناجحة في الزراعة المدارية مع كثير من البلدان، وخصوصاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي أن تُدعَم الممارسات المماثلة الأخرى ويتم تشجيعها. ويعتَبَر استخدام الأراضي التي أصابها التدهور لتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي جزءاً رئيسياً من استراتيجية التنمية الزراعية، كما يعتبر أيضاً الدعم المقدَّم لزراعة صغار الحائزين والزراعة الأُسرية.

٨٤ - ومضى قائلاً إن تقرير الأمين العام قد أبدى ملاحظة بشأن أثر التوسّع في إنتاج الوقود الأحيائي. بيد أنه لم يتطرق إلى الجوانب الإيجابية للإنتاج واستخدام أنواع الوقود الأحيائي المستدامة: خلق فرص للعمل في المناطق الريفية، وتوليد الدخول، ومكافحة تغيُّر المناخ ورفع البلدان خارج دائرة انعدام الأمن الغذائي والطاقة، وتأمل البرازيل في أن يأخذ الأمين العام هذه العناصر في الاعتبار في مثل هذه التقارير في المستقبل.

٨٥ - **السيدة مورغان سوتومايور** (المكسيك): قالت إن الأمر يستلزم رؤية طويلة الأجل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي لأن إنتاج الأغذية سوف يظل يعاني ضغوطاً بسبب التغيُّرات الاقتصادية والديمغرافية والتكنولوجية والتجارية. وفيما يتعلق بالمكسيك، يعتَبر الأمن الغذائي مسألة تابعة للدولة ويتطلب عملاً جماعياً، والقضاء على تشوّهات السوق، وإعادة النظر في الآليات المالية ونقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية وإدخال سياسات ملائمة للبيئة.

٨٦ - ومضت قائلة إن حكومة المكسيك تعيد تأكيد التزامها بتحسين الإنتاجية الزراعية وبالأمن الغذائي في البلدان النامية من خلال إجراءات تهدف إلى القضاء على الفقر والنهوض بالصحة العامة وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. وتشارك المكسيك بشكل ناشط في الجهود الرامية إلى تحسين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بهدف ضمان أن تحقق هذه الهيئات توازناً أفضل في تخصيص الموارد المالية والتقنية فيما بين المناطق. ومن اللازم أيضاً وجود مزيد من التكاملية بين المنظمات الدولية والإقليمية، مع تجنُّب الازدواجية وتحويل الموارد. وقالت إن طائفة المبادرات الرامية إلى إنشاء صناديق مالية تميل إلى تشتيت الموارد المحدودة المتاحة وهي لا تراعي الاحتياجات الخاصة لبلدان الدخول المتوسطة، وهي الفئة التي ينتمي إليها معظم بلدان أمريكا اللاتينية.

٨٧ - وأضافت قائلة إن نقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية يجب أن تكون واحدة من الأولويات في التعاون الدولي وذلك لأنها تمكّن المنتجين من تحسين الأداء وإنتاج الأغذية كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وفي الوقت نفسه معالجة تخفيف آثار تغيُّر المناخ بشكل إيجابي والتكيُّف معه. ولهذا تقوم المكسيك بالترويج لقرار مشترك بشأن الابتكار التكنولوجي والتدريب التقني لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي التي ترمي إلى تعزيز التعاون بالطرق الثلاث التالية: نقل التكنولوجيا، الحفاظ على موارد المياه والاستغلال الرشيد لها؛ والنهوض بالتنمية المستدامة الريفية، وخصوصاً فيما يتعلق بآثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه من خلال الدعم التقني والمالي من منظمة الأغذية والزراعة.

٨٨ - **السيد سينغ جيشنغ** (الصين): قال إن التقلُّبات الشديدة في أسعار الأغذية الدولية في السنوات الأخيرة وجّهت ضربة قاصمة للبلدان النامية بل وهدّدت أمنها الاجتماعي. وقد عاون مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة على تعميق التركيز على التنمية والأمن الغذائي وعلى تعبئة المجتمع الدولي للتصدّي لأزمة الأغذية ومعالجة الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا تزال حالة الأغذية على المستوى العالمي خطيرة: فبعد مرور سنتين من أزمة الغذاء العالمي سنة ٢٠٠٨، لا يزال

هناك ٢٩ بلداً في خضمّ الأزمة وعدد من الشعوب تعاني من الجوع وسوء التغذية وصارت تتجاوز واحد بليون شخص.

٨٩ - وأضاف قائلاً إن أزمة الغذاء تتطلب حلاً شاملاً يركّز على أربعة جوانب. الجانب الأول، ينبغي لمدخلات الزراعة أن تزداد وأن يتحسّن إنتاج الحبوب بغية ضمان المعروض من الأغذية والحفاظ على توازن شامل بين عرض من الحبوب والطلب عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقوم كبار مُنتجي الأغذية بما هو أكثر. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تقدّم المساعدات إلى البلدان النامية في مجالات مثل التمويل والتكنولوجيا والأسواق وبناء القدرات. والجانب الثاني، ينبغي للنظام المؤسسي والإدارة الرشيدة المحسّنة أن تجعل النظام العالمي لإنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها أكثر عدالة واستدامة. وتحبّذ الصين نظاماً عالمياً لضمان الأمن الغذائي واستراتيجية شاملة منسّقة ومستدامة للأمن الغذائي العالمي. والجانب الثالث، ينبغي أن يأخذ النهج المتّبع في الاعتبار المصالح الشاملة والطويلة الأجل، وأن يدفع للأمام للحصول على نتائج إيجابية في جولة الدوحة، وإنشاء نظام تجاري دولي في المنتجات الزراعية يكون منصفاً وعادلاً ومستقراً ومُستداماً، وأن يعزز تمكين البيئة الدولية من أجل البلدان النامية في مجالات التجارة والموارد المالية وحقوق الملكية الفكرية وميادين أخرى تتصل بالمنتجات الزراعية. والجانب الرابع، يلزم اتخاذ نهج شامل لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بغية تحقيق أمن غذائي مستدام. ويتصل الأمن الغذائي اتصالاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتغيُّر المناخ وأمن الطاقة.

٩٠ - ومضى قائلاً إن الصين تولي أهمية كبيرة للزراعة وللأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالحكومة الصينية، كان إطعام ما يزيد على بليون شخص من البشر دائماً مهمة ذات أولوية. وقد اتبعت الصين بكل حزم سياسة للاكتفاء الذاتي من الأغذية وإنجازاتها في التنمية الزراعية والريفية قد نالت اعترافاً في جميع أنحاء العالم. ومع وجود نسبة ٩ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم و ٦,٥ في المائة من موارد المياه العذبة في العالم، نجحت الصين في تلبية الطلب على الأغذية لنسبة ٢٠ في المائة من سكان العالم. وطوال سنوات كثيرة، ظلّ معدل الاكتفاء الذاتي من الأغذية لديها فوق ٩٥ في المائة.

٩١ - واستطرد قائلاً إن الصين سوف تواصل تقديم المساعدة الإنمائية إلى بلدان أخرى بأقصى ما في قدراتها، بما في ذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ سنة ٢٠٠٩ صدَّرت ٠٠٠ ٥٥١ طن من الأغذية إلى بلدان في آسيا وأفريقيا تواجه أنواعاً من النقص في الأغذية وقد قدمت مساعدة غذائية خارجية تقارِب مبلغ ٢٨٣ مليون يوان صيني. وقد تبرعت أيضاً بمبلغ ٦,٥ مليون دولار إلى مجلس الأغذية العالمي. إضافة إلى ذلك، دخل موضع التنفيذ العقد بشأن مبلغ ٣٠ مليون دولار في الصندوق الاستئماني لمنظمة الأغذية والزراعة الذي تعهّدت الصين بإنشائه؛ وسوف يُستخدَم لتمويل مشاريع وأنشطة لتحسين الإنتاجية الزراعية لدى البلدان النامية. زيادة على ذلك، أعلنت الصين في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أنها سوف توفِد خلال السنوات الخمس القادمة ٠٠٠ ٣ خبير زراعي وموظفين تقنيين إلى البلدان النامية الأخرى، وسوف تقدّم ٠٠٠ ٥ فرصة تدريب متصلة بالزراعة في الصين وسوف تعزِّز على أساس الأولوية التعاون مع البلدان النامية في التخطيط الزراعي والأرز المهجّن والزراعة المائية والحفاظ على مياه الأراضي الزراعية والآلات الزراعية.

٩٢ - **السيد تراوري** (السنغال): قال إن قادة العالم التزموا منذ سنة ٢٠٠٠ بالقضاء على الفقر والجوع بحلول سنة ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن الصورة الناشئة من الاستعراض النصفي في الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير بشأن

الأهداف الإنمائية للألفية كانت بعيدة عن التألق وكانت تشير إلى أن كثيراً من البلدان النامية متخلّفة عن تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٣ - وأضاف قائلاً إن السنغال ترحّب بالتالي بالمبادرات الدولية التي تتخذها الأمم المتحدة وخصوصاً من خلال الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي، للنهوض بالنشاط الزراعي والاستثمارات الواسعة النطاق الملائمة. وتتيح مبادرات مثل الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، والرؤية الجديدة للزراعة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، تتيح أُطراً مفاهيمية يمكن أن تتصدّي لجبهات الجوع. وقال إن وفده يرحّب بمبادئ روما الخمسة من أجل الأمن الغذائي العالمي المستدام.

٩٤ - وإضافة إلى التدابير الدولية، يلزم اتخاذ مبادرات محلية في كل بلد أو منطقة. وعلى سبيل المثال، ما فتئت السنغال تنفّذ منذ سنة ٢٠٠٨ برنامجاً شاملاً للانتعاش الزراعي يُعرَف باسم منذ سنة ٢٠٠٨ يعرَف باسم التحرّك الكبير نحو الزراعة والأغذية والوفرة.

٩٥ - واستطرد قائلاً إن الأزمة الغذائية العالمية عرضة لخطر الاستمرار ما لم يتم إزالة العقبات أمام المعونات الزراعية والسياسة الحمائية التجارية. ويلزم اتخاذ نهج شامل لمعالجة الأسباب الهيكلية للأزمة، بما في ذلك ضعف الاستثمار وأوجه نقص الإنتاج الغذائي المرتبط بتغيُّر المناخ، والارتفاع في تكاليف الإنتاج، والنمو السكاني والمحاصيل النقدية القابلة للتصدير. وتدعو السنغال إلى انتهاج منعطف حقيقي من المجتمع الدولي، وخصوصاً لصالح البلدان النامية، بما فيها أفريقيا، التي يزيد انتشار معدل الجوع فيها إلى ما يتجاوز ٣٥ في المائة.

٩٦ - **السيد ارازوريز** (شيلي): قال إن أزمة الغذاء نتجت من أزمة عميقة في الزراعة سببها عوامل كثيرة وكلها تستحق الاهتمام. وجدير بالذكر أيضاً أن كثيراً من المبادرات في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وخصوصاً مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الجوع وكذلك إصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. ويوجد عدد من النُهج إزاء التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مثل التدريب ودخول المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى السوق، وتعزيز الائتمان، والحصول على التكنولوجيات، وحسب الاقتضاء، التحوُّل إلى محاصيل تبشّر بمردود أكبر. ويجب أن يكون ماثلاً في الذهن أيضاً الدور الأساسي للمرأة في التنمية الزراعية وضرورة جعل القضية الجنسانية عنصراً شاملاً لعدة مجالات في العالم الريفي.

٩٧ - وأضاف قائلاً إنه يتمنى بصفة خاصة أن يؤكّد على الأثر المدمّر الذي دام عقوداً طويلة الخاص بالإعانات التي تشوّه التجارة الدولية وتمنع توافر سُبل أفضل لوصول المنتجات القادمة من العالم النامي إلى الأسواق. فبدون تجارة دولية أكثر إنصافاً لن يكون بالإمكان تشجيع الاستثمار الضروري لتحقيق الإمكانات الزراعية الكامنة في العالم، والتي ستكون الطريق الوحيد لإطعام ما يزيد على ٩ بلايين من السكان في العالم في سنة ٢٠٥٠. ويجب ألاّ يغيب عن البال أيضاً أن هناك أخطار سوء التغذية، وخصوصاً بالنسبة النساء الحوامل والأطفال الصغار. فإذا أراد العالم أن يُهمِل هذا الجانب مما يسميه برنامج الأغذية العالمي ''الجوع المستتر'' سيظل يدفع الثمن طوال سنوات من حيث الصحة والقدرة على التعلُّم والفرص الاجتماعية والتنمية والرفاه الاجتماعي.

٩٨ - **السيدة راتسيفاندريهامانانا** (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة): قالت إن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي الذي أطلقته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يشير إلى انخفاض عدد الأشخاص الجائعين من ١,٢ بليون إلى ٩٢٥ مليون شخص في سنة ٢٠١٠. وفي حين أن هذا يعتبر تحسُّناً، لا يزال بعيداً عن الرقم المستهدَف المحدّد أثناء مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية والذي يهدف إلى بلوغ نصف عدد الأشخاص الجائعين بحلول سنة ٢٠٢٥. ومن بين ٩٢٥ مليون شخص هناك ما يزيد على ١٦٦ مليون في ٢٢ بلداً يعانون من الجوع المزمن نتيجة لأزمة طال مداها وتتطلَّب مساعدة مستهدفة لا تركّز فقط على المعونة في حالات الطوارئ بل تركِّز على التدابير الطويلة الأجل لتحسين الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي.

٩٩ - وكما أشار تقرير الأمين العام، في حين لا تزال اللجنة المعاد تشكيلها المعنية بالأمن الغذائي العالمي بمثابة لجنة حكومية دولية تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، فإنها تشكّل أكبر منبر دولي شامل لدعم العمليات القطرية في سبيل ضمان الأمن الغذائي للجميع. وقد اجتمعت الدورة السادسة والثلاثين للجنة، والتي كانت أول اجتماع بعد إعادة تشكيل اللجنة قبلها بأسبوعين وتناولت مسائل انعدام الأمن الغذائي في الأزمات المتطاولة الأمد، وحيازة الأراضي، والاستثمار الدولي في الزراعة وكذلك إدارة حالة الضعف وخطورة ترويج أمن غذائي وتغذية أفضل. وقد أوضح عدد من الوفود أن أسواق السلع الأساسية الغذائية سوف تظل أكثر تقلُّباً في السنوات القادمة. وترى منظمة الأغذية والزراعة أنه ينبغي اتخاذ تدابير لضمان مزيد من استقرار الأسواق، بما في ذلك تحسين اللوائح التنظيمية، والمزيد من الشفافية، ومستويات ملائمة من المخزونات لمواجهة الطوارئ، والتجارة الدولية السلسة والفعّالة في المنتجات الغذائية. وقد طلبت اللجنة المعاد تشكيلها إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع لها والمعني بالأمن الغذائي والتغذية تحليل الاتجاهات وإبداء مزيد من التوصيات بغية إدارة الأخطار المرتبطة بالتقلّب المفرط في الأسعار في مجال الزراعة ولتقليل حالة الضعف من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والإنتاجي، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً. وسوف تعالَج هذه المسائل في الاجتماع السابق للمؤتمر والمعني بالزراعة والأمن الغذائي تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً.

١٠٠- وأضافت قائلة إن منظمة الأغذية والزراعة تشعر بالتفاؤل بسبب نتيجة الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي أعاد التأكيد ليس فقط على الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع وضمان سُبل الحصول على الغذاء للجميع، بل إنه أيّد أيضاً مبادئ روما الخمسة المعنية بالأمن الغذائي العالمي المستدام وتعزيز التنسيق الدولي والحوكمة المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال الشراكة العالمية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وقد دعا الاجتماع العام الرفيع المستوى أيضاً إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص، والتخطيط في استخدام الأراضي، والإدارة الفعّالة للمياه، والهياكل الأساسية الريفية الوافية، وتحسين سُبل وصول صغار المزارعين، بما في ذلك النساء إلى الأسواق والحصول على الأرض، فضلاً عن السياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على جميع المستويات.

١٠١- ومن المعتَرف به على نطاق واسع أن نقص الاستثمار في الزراعة يعتَبر هو السبب الرئيسي لنقص التنمية في القطاع وأن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها ليست كافية لإنتاج الأغذية اللازمة لسكان العالم المتوقّع أن يتجاوزوا ٩ بلايين في سنة ٢٠٥٠. وتشعر منظمة الأغذية والزراعة بالتفاؤل إزاء التزامات المجتمع الدولي المذكورة في تقرير الأمين العام، مثل مبادرة أكويلا بشأن الأمن الغذائي، ومرفق الاتحاد الأوروبي المعني بالأمن الغذائي، والبرنامج العالمي التابع للبنك الدولي المعني بالزراعة والأمن الغذائي وأثناء الاجتماع

العام الرفيع المستوى، أعلن البنك الدولي أيضاً مساهمة بمبلغ ٨ بلايين دولار سنوياً على مدى ٣ سنوات دعماً لبرامج الأمن الغذائي.

١٠٢- **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية اعترفت بمدى خطورة وإلحاح أزمة الأمن الغذائي، وهي تدعم الدعوة العاجلة الواردة في تقرير الأمين العام من أجل التعبئة الواسعة النطاق للموارد لمعالجة أسبابها ومن أجل استراتيجيات وتداخلات متكاملة جيداً. وقالت إن تعريف الأمن الغذائي الوارد في تقرير الأمين العام يعتبر مناسباً للغاية، نظراً لأن الأمن الغذائي يرتبط بقدرة جميع الشعوب على الحصول على الغذاء. وترى منظمة العمل الدولية أن سُبل الحصول على الوظائف الإنتاجية، والحماية الاجتماعية، وحقوق العمل الأساسية والحوار الاجتماعي كلها في غاية الأهمية من أجل تمكين الشعب من الحصول على الغذاء، وهذا يشكّل أساساً متيناً يمكّن من بناء استراتيجيات الأمن الغذائي والتعاون عليه.

١٠٣- ومضت قائلة إن استراتيجيات الأمن الغذائي والتدخلات اللازمة لإدماج القطاعات الزراعية وغير الزراعية بطريقة متعاضدة. وتعتبَر القدرة على تنويع الصناعة الزراعية إلى صناعة وخدمات إنتاجية هامة بالنسبة لدخول الأسر المعيشية وكذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحدّ من الفقر ويجب تعزيز الكثير من الأنشطة غير الزراعية التي يتم تطويرها حسب سلسلة المشاريع الزراعية، بما في ذلك توزيع البذور والأدوات وغيرها من المدخلات الزراعية، وكذلك الأنشطة المرتبطة بتجهيز المنتجات وتسويقها. وتعتبر ''الفرص الضائعة'' الحالية في هذا المجال مثيرة للدهشة في ضوء أن ما يقدّر بحوالي ثلث الإنتاج الزراعي يضيع هدراً في بعض البلدان النامية نظراً إلى الافتقار إلى المرافق السليمة المحلية الخاصة بالتجهيز والتخزين والنقل.

١٠٤- واستطردت قائلة إنه يجب أولاً عند وضع استراتيجيات وتداخلات فعّالة الاعتراف بأن المناطق الريفية تتيح محرّكات ممكنة للنمو ولمقوّمات استعادة الحيوية بعد الأزمة. ويجب النظر إلى المناطق الريفية بشكل تقدّمي أكثر من الماضي على سبيل المثال باعتبار المزارعين ''بمثابة مقاولين زراعيين''. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف أيضاً بالثغرات الهيكلية التي تعرقل تحقيق هذه الإمكانية، مثل عدم كفاية الاستثمار والتكنولوجيا وسُبل الحصول على الأرض والأصول الأخرى. ويعمل وجود أنواع عجز كبير في العمل اللائق على تفاقم هذه الثغرات.

١٠٥- وأضافت قائلة إن منظمة العمل الدولية أجرت مناقشة عميقة بشأن فرص العمل الريفية من أجل الحدّ من الفقر أثناء انعقاد مؤتمر منظمة العمل الدولية سنة ٢٠٠٨ وفي حلقة عمل تقنية ثلاثية معنية بأزمة أسعار الأغذية العالمية وأثرها على العمل اللائق عُقدت في سنة ٢٠٠٩. وأبرزت هذه وتلك المناقشات عدداً من أوجه العجز الحسّاسة في العمل اللائق والتي تحتاج إلى تدارك بغية معالجة التنمية الزراعية وأزمة الأغذية بشكل فعّال، أي على النحو التالي: الافتقار إلى فرص العمل والحماية الاجتماعية؛ وزيادة عمل الأطفال؛ المساوئ التي يعاني منها النساء والشباب؛ وعدم كفاية الحوار الاجتماعي والتمثيل لإعطاء أصحاب العمل في الريف والعمال حق التعبير في المنابر الوطنية والدولية. ومنعت أوجه العجز هذه النساء والرجال في المناطق الريفية ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم من كسر مصيدة الإنتاجية المتدنية، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر وحالة الضعف. وأُدرجت هذه العناصر الهامة المتعلقة بالعمل اللائق في إطار العمل الشامل الذي جرى تحديثه وقامت بنشره فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي.

١٠٦- ومضت قائلة إن منظمة العمل الدولية تؤيّد المضي قُدماً على النحو الذي اقترحه الأمين العام لاستنفار المزيد من

الإرادة السياسية والاقتصادية. ويلزم اتباع مستويات غير مسبوقة من التنسيق والعمل المشترك بشأن المزايا النسبية وأوجه التآزر. وتؤدّي الشراكات دوراً أساسياً في أعمال المنظمة. كما أن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على سبيل المثال، آخذ في التوسّع والتعمّق بشكل سريع، ويسهّله اعتماد العمل اللائق في ''اللغة المشتركة'' للتنمية. وضمن أمور أخرى، عُقدت حلقة عمل ضخمة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية في آزار/مارس ٢٠٠٩، ووَضعت أدوات عملية لصنع القرار فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية؛ وقد أُطلِق مشروع مشتَرك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية لتوّه لإعادة النظر في البرامج والمشاريع الريفية ذات الصلة بالشباب من خلال منظور العمل اللائق. وسوف تستضيف منظمة العمل الدولية اجتماعاً تقنياً مشتركاً بين الوكالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن إدراج العمل اللائق في عملية الإنعاش والتنمية المستدامين مما يصوّر بعداً إنمائياً في المناطق الريفية.

١٠٧- واستطردت قائلة إن إطلاق الإمكانات الريفية من خلال العمل اللائق يعتبر في مصلحة الجميع وهو من مسؤولية الجميع. وينبغي أن تكون التنمية الريفية القائمة على الموارد البشرية في مكان بارز في صكوك الأمم المتحدة باعتبارها محوراً واضحاً لكي يتحقق في نفس الوقت وبطريقة متعاضدة نمو اقتصادي ومحاولة الحدّ من الفقر، وتحقيق أمن غذائي للجميع يدوم طويلاً. واختتمت قائلة إن منظمة العمل الدولية تتطلّع إلى دعم هذا المسعى ولتحقيق هذه الغاية تعمل من أجل تعزيز الشراكات الفعّالة.

١٠٨- **السيد عسّاف** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال في حين أن ويلات الجوع وسوء التغذية لها آثار مفزعة على أرواح البشر في الوقت الحاضر، فإنها تعرقِل إمكانات التنمية في المستقبل وتقوّض أيضاً التقدُّم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو تعقُّد المشكلة إلى استجابة متعددة التخصصات.

١٠٩- وأضاف قائلاً إن اليونيدو تستطيع أن تعاون في إحداث فرق، على النحو الذي يتبدّى من مشروعها التجاري الزراعي الأفريقي والمبادرة الإنمائية الخاصة بالصناعات الزراعية أو برنامجها المشتَرك مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي أُطلق بناءً على طلب الاتحاد الأفريقي لتعزيز المشاريع التجارية الزراعية في سلسلة القيمة الغذائية. وكان من المتصوّر في الشراكة بين منظمة الأغذية الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كانت تقوم على فكرة أن الزراعة النامية لا تتعادَل فحسب مع الناتج الزراعي المرتفع، بل إنها تدعو إلى عملية تحوّل ريفي شاملة وإدراج المزارعين ورعاة الماشية بشكل صارم في سلسلة القيمة من الموارد إلى الصناعة التجهيزية والأسواق. وهي تدعو أيضاً إلى إحداث تغيير ثقافي، مع زراعات صغار الحائزين حيث لم تعد يُنظر إليها كمسألة خاصة بالتقاليد والكفاف بل كمشروع عصري يتحرّك نحو مكانه الصحيح في القرن الحادي والعشرين. وجرت أيضاً معالجة الحاجات الملحّة الخاصة بالتكنولوجيا الوافية والتنظيم مع الشواغل المشروعة بشأن تدهور النظم الإيكولوجية وتغيُّر المناخ.

١١٠- ومضى قائلاً إن المساهمة المحدّدة من جانب اليونيدو تعتمد على توليفة متميّزة من الخبرة الفنية التي تشمل جميع مجالات المنظمة بأسرها. ففي الصميم من هذه الخبرة توجد خبرات فنية في مجال تكنولوجيا تجهيز الأغذية، وتطوير الأعمال الحرّة الريفية وتنظيم سلسلة الكميات المعروضة والأسواق. ومع ذلك، يمكن للميكنة الزراعية أيضاً أن تعزّز بشكل هائل إنتاجية العمل في مجال الزراعة. زيادة على ذلك، أدّى دور منظمة اليونيدو في أنحاء العالم في القضاء على الملوّثات العضوية الثابتة بمقتضى اتفاقية ستكهولم بشأن الملوّثات العضوية الثابتة أيضاً إلى

تطوير أساليب غير سُمّية لمكافحة الحشرات حيث تتيح، بالإضافة إلى العمل بشأن الطاقة الريفية وإدارة المياه، حلولاً تندرج في مرتبة الصناعة للزراعة الحديثة.

١١١- واستطرد قائلاً إن زراعة الحيازات الصغيرة تعتبر ضعيفة بصفة خاصة أمام تقلّبات تغيُّر المناخ، فهي لا تعتبر قضية تكيُّف فحسب: فالزراعة المستدامة أو الإيكولوجيا الزراعية يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في تخفيف الآثار أيضاً. ويمكن للمحاصيل البديلة أن تقدّم توقّعات هامة بالنسبة لعزل الكربون، في حين تمثّل الشهادات المتأتية من مشاريع الحدّ من الانبعاثات تمثّل مصدراً جديداً للدخل بالنسبة للمزارعين بمقتضى آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو، وهو مجال آخر من مجالات الخبرة الفنية الأكيدة لمنظمة اليونيدو.

١١٢- وفي مرحلة ما بعد الإنتاج، تكفل الخبرة الفنية لدى اليونيدو في مجال الإنتاج النظيف والفعّال من حيث كفاءة الموارد وزيادة الناتج، وخصوصاً في قطاع الماشية، وهو لم يُسفر عن تلوّث بيولوجي أو كيمائي مضرّ في أنشطة التصنيع النهائية. ويعمل الاختصاصيون في الأمن الغذائي إلى جانب الحكومات والصناعة لإنشاء رقابة متينة للجودة وهياكل أساسية للأمن الغذائي مع مؤسسات محلية، يتم تطويرها تدريجياً وفقاً للمعايير الدولية. وتشمل الخدمات ذات الصلة المعايرة، والاختبار، والامتثال للمعايير الخاصة، والتتبع، وتسهيلات إصدار الشهادات التي تدعمها بشكل متزايد خدمات الاعتماد العالمية. وتستثمر مساهمة اليونيدو أيضاً في السُبل الفريدة أمام العوامل الخاصة: توعية لا مثيل لها ليس فقط مع الإجراءات المحلية ورابطات الصناعة، بل أيضاً مع الموارد العالمية الجاهزة لتقديم الخبرة الفنية والتمويل أو التكنولوجيا أو الأسواق من خلال عملية تجهيز منظمة والبيع بالتجزئة.

١١٣- واختتم كلامه قائلاً إن الأزمة الغذائية العالمية في سنة ٢٠٠٨ أثارت استجابة عالمية في مسيس الحاجة إليها، مع مبادرات مثل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ومبادرة أكيلا الخاصة بالأمن الغذائي، والبرنامج العالمي المعني بالزراعة والأمن الغذائي، أو في الآونة الأخيرة، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد شاركت منظمة اليونيدو في الدورة السادسة والثلاثين للجنة وكانت تتحرك نحو القيام بدور استباقي أكثر على هذه الجبهة في السنوات المقبلة.

١١٤- **السيد رجبي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلّم ممارسة لحق الردّ فقال إن الحقيقة التاريخية غير القابلة للنزاع عليها هي أن المصطَلح الكامل ''الخليج الفارسي'' كان يُستخدَم دائماً باعتباره التسمية الجغرافية القياسية بالنسبة لمنطقة البحر الواقعة ما بين شبه الجزيرة العربية وجمهورية إيران الإسلامية. وثمة عدد لا يحصى من الخرائط التي رسمتها شتى السلطات الإقليمية وغير الإقليمية على مدى مئات من السنوات وكلها تشهد بهذه النقطة وقد أوضحت الأمم المتحدة خلال نصف القرن الماضي بشكل جلي أن مصطَلح ''الخليج الفارسي'' هو التسمية الجغرافية الوحيدة المنطبقة على هذه الرقعة من الماء وأنه ينبغي أن يُستخدَم بالكامل، دون أي استثناء، عندما يشار إلى هذه الرقعة من الماء في الوثائق.

١١٥- واستدرك قائلاً إن ممثل موريتانيا، في بيانه بالنيابة عن المجموعة العربية، استخدَم اسماً مُختَلقاً وغير مقبول للخليج الفارسي. وفي هذا الخصوص، تودّ جمهورية إيران الإسلامية أن تعرب عن أن الاسم الجغرافي الصحيح التاريخي الوحيد والمقبول عالمياً بالنسبة لمساحة البحر بين جمهورية إيران الإسلامية وشبه الجزيرة العربية على النحو الذي تؤكّده الأمم المتحدة نفسها هو الخليج الفارسي. ولهذا، إن أي استخدام لأسماء مُختَلقة لهذه الرقعة من الماء هو شيء لا أساس له من الصحة تماماً وغير مقبول كلية وبغير قيمة قانونية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.